

نيك كليغ
رئيس الشؤون العالمية
شركة فيسبوك (ميتا)
مونيكا بيكرت
نائبة رئيس سياسات المحتوى
شركة فيسبوك (ميتا)
8 يناير/كانون الثاني 2024

السيد كليغ والسيدة بيكرت المحترمين،
أكتب إليكما نيابة عن "هيومن رايتس ووتش" لإعلامكما بالحملة القادمة التي سنطلقها
في يناير/كانون الثاني، ولطلب وجهة نظر "ميتا". تستند الحملة، بالشراكة مع أربع
منظمات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلى بحث أجريناه بشأن جملة انتهاكات
على الإنترنت يواجهها المثليون/ات، ومزدوجو/ات التوجه الجنسي، وعابرو/ات النوع
الاجتماعي (مجتمع الميم-عين) في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على منصات منها
تلك التابعة لـ ميتا.

في فبراير/شباط 2023، وثقت هيومن رايتس ووتش استخدام الاستهداف الرقمي من
قبل قوات الأمن وعواقبه بعيدة المدى في الحياة الفعلية، بما فيها الاحتجاز التعسفي
والتعذيب، في خمس دول هي: الأردن، وتونس، والعراق، ولبنان، ومصر. كشفنا أيضا
كيف تستخدم قوات الأمن الاستهداف الرقمي وسيلة لجمع أو خلق أدلة رقمية لدعم
الملاحقات القضائية ضد أفراد مجتمع الميم-عين.¹ يستند التقرير إلى 120 مقابلة، منها
90 مقابلة مع أفراد من مجتمع الميم-عين تأثروا بالاستهداف الرقمي و30 مع خبراء،
بينهم محامون وخبراء في الحقوق الرقمية.

قبل نشر التقرير، وجهنا رسالة إلى قسم حقوق الإنسان في ميتا، طرحت أسئلة محددة
متعلقة بالبحث وأدرجت النتائج التي توصلت إليها هيومن رايتس ووتش وتفيد أن قوات
الأمن تصيّد أفرادا من مجتمع الميم-عين على منصات وسائل التواصل الاجتماعي،
وابتزتهم وضابقتهم على الإنترنت، ونشرت معلوماتهم الشخصية، وكشفت هويتهم
الجنديرية أو توجههم الجنسي بدون موافقتهم على منصات ميتا، وخاصة إنستغرام
وفيسبوك، واعتمدت في المحاكمات على صور رقمية ومحادثات، ومعلومات أخرى
حصلت عليها بطرق غير مشروعة.² كما قدّمنا توثيقا مفصلا للتأثير الضار نتيجة
أساليب الاستهداف الرقمية هذه، والتي غالبا ما أثرت على سلامة الأشخاص من مجتمع

¹ هيومن رايتس ووتش: "كل هذا الرعب بسبب صورة: الاستهداف الرقمي وعواقبه في الحياة الفعلية على مجتمع الميم في الشرق الأوسط
وشمال أفريقيا"، (نيويورك: هيومن رايتس ووتش، 2023)، <https://www.hrw.org/ar/report/2023/02/21/384065>
² رسالة هيومن رايتس ووتش إلى ميتا، 2 فبراير/شباط 2023، ص. 99-102.

https://www.hrw.org/sites/default/files/media_2023/08/lgbt_mena0223ar.pdf

الميم-عين، على الإنترنت وفي الحياة الفعلية، وفي بعض الحالات ساهمت في تدمير حياتهم. في حين أننا لم نلتقَ رداً مكتوباً من ميتا على رسالتنا، إلا أننا نتواصل مع أصحاب المصلحة المعنيين في ميتا منذ فبراير/شباط.

متابعةً لتقريرنا واستناداً إلى توصياته، بما فيها تلك الموجهة إلى ميتا، تحدد حملتنا القادمة مجموعة مختارة من القضايا المستمرة المثيرة للقلق، وتهدف إلى إشراك منصات ميتا، وخاصة إنستغرام وفيسبوك، لنشر بيانات مفيدة حول الاستثمار في سلامة المستخدمين، بما يشمل الإشراف على المحتوى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وحول العالم.


من بين الأهداف الأخرى، تطلب الحملة من ميتا الكشف عن استثمارها السنوي في سلامة المستخدمين وأمنهم، بما يشمل المبررات المنطقية التي تشرح كيف تتناسب استثمارات الثقة والسلامة مع مخاطر الضرر، لكل منطقة ولغة ولهجة.

بالإضافة إلى ذلك، نستفسر تحديداً عن عدد الموظفين أو المتعاقدين من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المكلفين بإدارة المحتوى، وعن تنوعهم، وخبرتهم الإقليمية، واستقلاليتهم السياسية، ومؤهلاتهم التدريسية، وإتقانهم اللغة ذات الصلة (بما فيها اللهجة)، ونطلب نشر هذه المعلومات علناً كخطوة أولية نحو زيادة الشفافية. أيضاً، نطلب الحملة من ميتا نشر بيانات عن استثمارها في ظروف عمل آمنة لمشرفي المحتوى، بما فيها الدعم النفسي-الاجتماعي، بالإضافة إلى بيانات حول التزام هؤلاء الموظفين بسياسات عدم التمييز، بما فيها ما يتعلق بالتوجه الجنسي والهوية الجندرية.

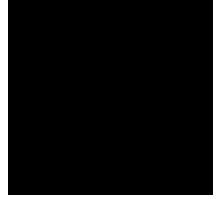
فيما يتعلق بالإشراف الآلي على المحتوى، نحثّ ميتا على الكشف عن الأدوات المستخدمة للغات غير الإنجليزية، بما فيها اللغة واللهجات العربية، التي تم تدريب الأدوات عليها وكذلك مصادر بيانات التدريب لكل لهجة. كما نحثّ ميتا على إجراء ونشر تدقيق مستقل لنماذج اللغة وأدوات تحليل المحتوى الآلية التي تُطبق على جميع لهجات اللغة العربية واللغات الأخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من ناحية دقتها وكفايتها نسبياً في معالجة آثار حقوق الإنسان على أفراد مجتمع الميم-عين حيثما يتعرضون لخطر متزايد. ينبغي لميتا نشر المعلومات المتعلقة بكيفية استخدام العمليات الآلية ومتى تُستخدم (سواء بمفردها أو بإشراف بشري)، ومدى وجود رقابة بشرية على أي عمليات آلية، وتوضيح كيفية مراجعة كل نموذج وتحديثه بمرور الوقت. لفعل ذلك، على ميتا الدخول في مشاورات عميقة ومنتظمة مع المنظمات الحقوقية المستقلة لتحديد الثغرات في ممارساتها التي تعرض أفراد مجتمع الميم-عين للخطر.

فيما يتعلق بالعناية الحقوقية الواجبة، نوصي بأن تجري ميتا تقييمات دورية لتأثير حقوق الإنسان على دولة معينة أو سياق إقليمي معين، وتخصيص الوقت والموارد الكافية لإشراك أصحاب الحقوق الذين تأثروا سلباً، بمن فيهم أفراد مجتمع الميم-عين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

على المدى المتوسط، تدعو هيومن رايتس ووتش وشركاؤها ميتا إلى التدقيق في مدى كفاية تدابير السلامة الحالية، وإبلاغ أصحاب المصلحة المتأثرين بنتائج التدقيق، ومواصلة العمل مع مجموعات المجتمع المدني لتحليل الفجوات في الممارسات الحالية المتعلقة بالإشراف على المحتوى والسلامة. كحد أدنى، وبالتشاور مع مجموعات المجتمع المدني، على ميتا إنشاء آلية استجابة سريعة للتعامل السريع والميسر مع الشكاوى، بما فيها البلاغات المتعلقة بمجتمع الميم-عين. أخيراً، فيما يتعلق بميزات الأمان، نوصي بأن تنشأ ميتا أداة لإغلاق الحساب بخطوة واحدة لحسابات المستخدمين، والسماح للمستخدمين بإخفاء قوائم جهات الاتصال الخاصة بهم، وتقديم آلية لمسح جميع محتويات ميتا وحساباتها (بما فيها "واتساب" و"ثريديز") عن بعد على جهاز معين. نرجو أن تزودونا بأي معلومات ترغبون في تقديمها كتابياً بحلول 22 يناير/كانون الثاني حتى تتمكن من مراجعتها وتضمينها بالشكل المناسب. قد ننشر على موقعنا الإلكتروني الأجزاء ذات الصلة من أي رد نتلقاه بعد ذلك التاريخ.

نشكركم مقدما على مشاركتكم. إن كانت لديكم أي أسئلة أو تعليقات توضيحية، يمكنكم التواصل مع زميلتي رشا يونس، نائبة المدير بالإنابة لحقوق مجتمع الميم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على younesr@hrw.org أو 

مع فائق الاحترام والتقدير،



لما فقيه
مديرة قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
هيو من رايتس ووتش